

4% نمو الاقتصاد الأمريكي بالربع الثالث

صدرت بيانات عن الاقتصاد الأمريكي مهمة امس تخص النمو، حيث تأتي هذه البيانات بعد يومين من قرار اللجنة الفيدرالية بالبدء في تقليص الخطة التحفيزية بدءاً من الشهر الأول من 2014، وقد جاءت هذه الخطوة بعد أن أظهر الاقتصاد تحسناً ملحوظاً في أدائه، وأكدت البيانات أن الاقتصاد نما بالشكل المطلوب.

فقد أفرج الاقتصاد الأمريكي عن البيانات النهائية للمنتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام الحالي، وقد أوضحت أن الاقتصاد الأمريكي قد توسع في النمو ليصل إلى نسبة 4.1% مقارنة بالبيانات السابقة التي أوضحت نمواً بنسبة 3.6%، وقد جاءت البيانات بأفضل من التوقعات التي أشارت إلى فبات النمو عند 3.6%، وقد كان الاقتصاد الأمريكي قد سجل نمواً خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 2.5%، أما بالنسبة للبيانات النهائية للإنفاق الشخصي خلال الفترة ذاتها، فقد سجلت توسعاً في النمو ليصل إلى 2.0% مقارنة بالبيانات الثانية السابقة التي سجلت نمواً بنسبة 1.4%، وقد جاءت البيانات بأفضل من التوقعات أيضاً والتي أشارت إلى فبات النمو عند 1.4%، ويشكل الإنفاق الشخصي نحو 70% من الاقتصاد.

وقد جاء في التقرير أن هذا التوسع في النمو جاء وسط ارتفاع إنفاق المستهلكين على الخدمات مثل الرعاية الصحية بجانب قيام الشركات بزيادة استثمارها في مجال البرمجيات، ومن جهة أخرى فقد سجلت المخزونات نحو ثلث الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، موضحة أن الشركات أظهرت ثقة أكبر في الطلب.

رئيس البنك الدولي: الفساد العدو الأول للعالم النامي

روبيرتز: اتخذ البنك الدولي موقفاً جريئاً من مكافحة الفساد، حيث قال رئيس البنك جيم يونج كيم: إن الفساد على المستويين العام والخاص هو محنة الدول النامية.

وقالت المؤسسة المالية الدولية - التي تحاشيت لفترة طويلة التصدي للفساد لأنها تريد الإبتعاد عن عالم السياسة - أنها تخطط لاستئجار المزيد من الخبراء في المسائل المتعلقة بسيادة القانون والحوكمة.

وقال كيم: إن الفساد يجب أن يكون في صميم عمل البنك الدولي.

وأضاف قائلاً أثناء حلقة نقاشية: «كل دولار يضعه مسؤول فاسد أو شخص فاسد بقطاع الأعمال في جيبه هو دولار سرق من امرأة حامل تحتاج إلى رعاية صحية». وتابع كيم «في العالم النامي الفساد هو العدو رقم 1 للشعب».

ويظهر هذا الإعلان مدى التغيير في البنك الدولي منذ عقد التسعينيات عندما كان الفساد من المحظورات في مؤسسة تضم في عضويتها 188 دولة.

وكان رئيس البنك الدولي السابق جيم وولفنسون - الذي شارك في الحلقة النقاشية - قد دفع المسألة إلى بؤرة الضوء في كلمة له في 1996 وصف فيها الفساد بأنه «سوطان» يتعين على الدول أن تتصدى له - على الرغم من تحذيرات لتفادي هذا الموضوع.

وقال وزير المالية الفلبيني سيزار بوييسما: إن الدول بحاجة إلى تحسين سبل رصد تحركات الأموال من أجل محاربة الفساد. وأضاف قائلاً: «محاربة الفساد شعار شائع جداً، المشكلة في التنفيذ».

وإدارة الحوكمة الجديدة بالبنك الدولي هي إحدى 14 إدارة مختصة بالمجالات التقنية أنشأها كيم في أكتوبر لتمكين البنك من تقديم مشورة تقنية أفضل للدول، ومن بين المجالات الأخرى الزراعة والمياه والتجارة والتعليم.

قادة الاتحاد الأوروبي يدعمون البنوك المتعثرة بـ 75 مليار دولار

روبيرتز: يجتمع قادة دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل لاعتماد الموافقة على مجموعة مشتركة من القواعد المنظمة لإدارة سليمة لإيقاف عمل وإغلاق أي بنك متعثر في منطقة اليورو.

ويومج خطة التي وافق عليها وزراء مالية الاتحاد في وقت سابق فإنه سيتم إنشاء صندوق بقيمة 55 مليار يورو (75 مليار دولار) يتمويل من القطاع المصرفي لمدة عشر سنوات للمساهمة في ذلك.

وتعد تلك الخطوة هامة في سبيل الوصول إلى بناء اتحاد مصرفي يقلل من الحاجة للاعتماد على عمليات الإنقاذ للمؤسسات المالية من قبل دافعي الضرائب.

وفي إطار خطة التحرك نحو اتحاد مصرفي قوي سيتم إنشاء سلطة أو آلية جديدة موحدة لاتخاذ القرار سيكون من حقها تحديد متى وكيف يتم التعامل مع البنوك المفلسة في القارة الأوروبية.

لكن المملكة المتحدة وعشر دول أخرى من خارج نطاق التكتل النقدي الذي يتعامل باليورو ستكون خارج دائرة الاتفاق.

ويرى محللون أن تلك الخطوة سوف تساهم في تقليص الإضرار الجانبية الناجمة عن انهيار البنوك، في حين ستكشف اختبارات التحمل عن المصارف الأضعف، والتي تحتاج إلى ضخ رؤوس أموال.

ومن المعلوم أن الوحدة المصرفية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في هيئة الإشراف الممثلة في البنك المركزي الأوروبي الذي سيرصد تحرك ستة آلاف مصرف في منطقة اليورو.

بجانب آلية أو سلطة موحدة لاتخاذ القرار لتحديد التصرف الملائم مع انهيار أي بنك، بينما يشير المحور الثالث إلى ضمان الودائع على مستوى الاتحاد بحد أقصى 100 ألف يورو.

«ستاندرد أند بورز» تخفض تصنيف الاتحاد الأوروبي

روبيرتز: خفضت «ستاندرد أند بورز» امس تصنيف الاتحاد الأوروبي في الأجل الطويل درجة واحدة إلى AA+ من AAA، في دلالة على مخاوف بشأن تراجع الجدارة الائتمانية للعديد من دوله، بجانب المحادثات بشأن الميزانية.

وأشارت الوكالة إلى أنه «في رأينا أصبحت مفاوضات الميزانية في الاتحاد الأوروبي أكثر إثارة للخلاف، وهو ما نعتبره ارتفاعاً للمخاطر للدعم الذي يقدمه لبعض دوله الأعضاء». لكن في المقابل فإن «ستاندرد أند بورز» أكدت أن تخفيض تصنيف الاتحاد الأوروبي لن يؤثر بدوره على الجدارة الائتمانية السيادية لدوله الأعضاء.

بورصة «كراكاس» في فنزويلا التي تضاعفت 5 مرات وسجلت النمو الأعلى بـ 452% خلال 2013



بورصات بالعالم لـ 2013

الترتيب	الدولة	البورصة	نسبة الارتفاع
01	فنزويلا	كراكاس	452%
02	اليابان	مؤشر جاسداك	51.1%
03	ايسلندا	اومكسي أول شير	38.5%
04	زامبيا	لوساكا	37.2%
05	ايرلندا	ايرلندا	35.2%
06	نيجيريا	نيجيريا	34.9%
07	اليونان	أثينا	34.5%
08	الأرجنتين	ميركادر دي فالوريس	33.9%
09	الولايات المتحدة	مؤشر النازداك	33.7%
10	باكستان	كراكاشي	31.8%

طريق شراء الأسهم القليلة المتاحة في بورصتهم المحلية - وهو ما يدفع الأسعار لأعلى، كما شملت قائمة أفضل عشر بورصات أداء عام 2013 مفاجآت أخرى، حيث ضمت عدداً من الاقتصادات المثقلة بالدين، مثل إيرلندا واليونان بارتفاع 35% و34.5% على الترتيب، إلى جانب زامبيا ونيجيريا. لكن في المقابل فإن التقرير لم يدرج بورصتي دبي وأبوظبي على قائمته، حيث ارتفعت الأولى بنسبة 100% والثانية بنسبة 57%.

من السياسات المناهضة للرأسمالية من الرئيس السابق «هوجو شافيز» الذي توفي في مارس، حيث لم يكن مشجعاً للمقطع الخاص واستمر خلال فترة حكمه التي دامت 14 عاماً يستولي بانتظام على أصول الشركات، وهو ما أدى إلى عدم تشجيع المستثمرين الأجانب على ضخ أموالهم بها. وأوضح «باركليز ويلت» ذلك قائلاً: «يسعى المستثمرون المحليون لحماية البوليغار «العملة المحلية» من التضخم والانكماش عن

1,54 مليون دولار ربح «بافيت» كل 60 دقيقة

واعتمد التقييم على المكاسب المالية التي حققها المليارديرات خلال الفترة بين الأول من يناير والحادي عشر من ديسمبر من عام 2013. وربح مليارديرات العالم العشرة في القائمة التالية مجتمعين 101.8 مليار دولار في عام 2013، أي أن المكاسب بلغت في المتوسط 10.2 مليارات دولار لكل منهم. وبلغ إجمالي مجموع ثروة أكبر عشرة مليارديرات حققوا مكاسب مالية في العام الحالي 347 مليار دولار ارتفاعاً من 245 مليار دولار في يناير من عام 2013.

حوالي 37 مليون دولار يومياً خلال عام 2013، حيث بلغ صافي ثروته 59.1 مليار دولار ارتفاعاً من 46.4 مليار دولار عند بداية العام، وبعبارة أخرى فإن «بافيت» ربح 1.54 مليون دولار في كل ساعة هذا العام. وعلى الرغم من المكاسب التي حققها «بافيت» إلا أن رئيس مجلس إدارة شركة البرمجيات العملاقة «مايكروسوفت» لا يزال الملياردير الأكثر ثراءً في العالم، حيث بلغ إجمالي صافي ثروته - وفقاً لما ذكرته «ويلت - أكس» 72.6 مليار دولار.

شهد مسح قامت به الشركة المتخصصة في المعلومات والتفاصيل المختلفة عن الأثرياء وتوزيع الثروة في أنحاء العالم «ويلت - أكس» وجود مجموعة من الوجود الكالوفة من مليارديرات العالم الذين حققوا أكبر مكاسب مالية في عام 2013. بمعدل 1.54 مليون دولار لكل ساعة والتي تصدرها الملياردير الأمريكي والرئيس التنفيذي لشركة «بيركشاير هاثاواي» «وارين بافيت». اللافت للنظر، أن الملياردير والمستثمر الشهير «بافيت» جمع



وارين بافيت

احتيال مادوف يكبد «جي.بي. مورغان» 2,5 مليار دولار

احتيال مادوف، كتب جون هوغان، الذي كان متخصصاً بتقييم المخاطر في مذكرة انه تناول الغداء مع مسؤول سابق في بنك جي.بي. مورغان الذي قال له ان هناك شكوكاً بان مادوف يدير برنامج احتيال هرمي. كما يذكر ان نفس البنك شكك له حول مادوف. حيث تواجه فيه الإمارة عدداً من المواعيد قضايا ودعاوى ضده بسبب اما تضليل المستثمرين او اساءة استثمار اموالهم. وبدفعه 2,5 مليار دولار مقابل عدم مقاضاته بشأن احتيال مادوف يكون ضحايا الاخيرا قد حصلوا على 74% من قيمة ما خسروه.

وهكذا دواليك، دون القيام بأي استثمارات. ولكي يتمكن من القسام بذلك كان لا بد من استمرار تلقي اموال جديدة. وهذا كان يتم عبر عدد كبير من صناديق جمع استثمارات تصب كلها في صندوق مادوف. وكان بنك جي.بي. مورغان قد لاحظ منذ عام 1997 ان مستخدمين لدى مادوف كانوا يحركون اموالاً من حساباته في شركة اخرى التي حسابه في جي.بي. مورغان مساء كل يوم، ليعودوا الى نقله صباح اليوم التالي التي حيث انى، او الى مؤسسة مالية اخرى مما يوحي بحسودث مبادلات وتعاملات مالية. وفي اواخر عام 2007، اي قبل حوالي 18 شهراً من انكشاف

مقابل عدم توجيه اتهامات له قضائياً. وكان مادوف نفسه قد تنبأ قبل عامين ان بنك جي.بي. مورغان سيضطر لدفع غرامة او مواجهة القضاء لانه لم ينقل شكوكه حول مادوف للجهات المعنية. وكان بنك جي.بي. مورغان بالسجن لمدة 150 عاماً بعد ادانته بعمليات احتيال استمرت عقوداً وتسببت بخسارة الذين امنوه على اموالهم لاستثمارها حوالي 20 مليار دولار. وكانت خطة مادوف الاحتمالية تقوم على اجتذاب استثمارات من كبار الاغنياء ومن صناديق جمع استثمارات اصغر، ودفع عائداً مالية كبيرة للذين دفعوا اولاً من الاموال التي يجمعها لاحقاً.



برنارد مادوف

وامس الاول اعلن جامي دايسون، كبير المسؤولين التنفيذيين في بنك جي.بي. مورغان، ان البنك يستعد لدفع غرامة تصل الى 2,5 مليار دولار

يبدو ان تداعيات اكبر عملية احتيال مالي بالعالم، التي ارتكبتها برنارد مادوف، ترفض ان تزول. فبعد 5 سنوات من انكشاف ان صندوق استثمارات يضم عشرات مليارات الدولارات كان يديره مادوف، الرئيس الاسبق لبورصة ناسداك الامريكية، لم يكن سوى برنامج احتيال هرمي (بونزي)، يقدم بنك جي.بي. مورغان الاستثماري الأمريكي العملاق يعرض لدفع ملياري دولار غرامة للسطات الامريكية المختصة مقابل عدم ملاحقته قضائياً لانه فشل في ابلاغ الهيئات الرقابية والسلطات بشكوكه بان صندوق استثمارات مادوف لم يكن سوى برنامج احتيال هرمي.

تقرير

«بيتك للأبحاث»: بانتها «إكسبو 2020».. انخفاض حاد بالقطاع العقاري بدبي

فصاعداً، أما بالنسبة للقطاعات الرئيسية التي ستستفيد بصورة مباشرة من تنظيم هذا الحدث فتشمل الصناعات الإنشائية وقطاع الضيافة والفندقة، في الوقت الذي يتوقع فيه أن يشهد النمو اعتدالاً في المدى القريب، مع اقتراب موعد إكسبو 2020، توقع التقرير زيادة في أنشطة البناء وارتفاعاً حاداً في أسعار العقارات، لا سيما في الأماكن القريبة من دبي ورلد سنترال، وتتمثل المخاطر في أنه بمجرد أن ينتهي الحدث في أبريل 2021، قد يكون هناك انخفاض في قطاع العقارات تاركاً دبي تحتية ذات الصلة بمبلغ 5,2 مليارات يورو (6,9 مليارات دولار)، كما ينتظر أن يتم توفير ما يزيد على 277,000 فرصة عمل في الفترة التي تسبق هذا الحدث، هذا وتم تحديد إجمالي التأثير الاقتصادي لتنظيم هذا الحدث ليكون 28.8 مليار يورو، ونظراً لأن أعمال البناء في موقع المعرض لا يتوقع أن تبدأ قبل أواخر 2015، فمن المتوقع أن نشاهد وجود الدفعة الحقيقية للاقتصاد فقط اعتباراً من عام 2016

هذه النتائج الإيجابية بمنزلة وسيلة تضمن تحقيق الاقتصاد لنمو مطرد حتى عام 2020 وما يليه، وستكون علامة على بداية حقبة جديدة في تطور دبي، وأشار التقرير إلى أن تقاصيل التأثير الاقتصادي المحتمل لهذا الحدث جاءت ضمن وثائق دبي التي تقدمت بها لنيل شرف التنظيم، والتي قدرت فيها أن ما يزيد على 25 مليون شخص سيزورون معرض دبي عام 2020 على مدار السنة أشهر التي تشهد الفعاليات، منهم 70% من خارج دولة الإمارات، وحددت تكلفة بناء موقع المعرض والبنية التحتية ذات الصلة بمبلغ 5,2 مليارات يورو (6,9 مليارات دولار)، كما ينتظر أن يتم توفير ما يزيد على 277,000 فرصة عمل في الفترة التي تسبق هذا الحدث، هذا وتم تحديد إجمالي التأثير الاقتصادي لتنظيم هذا الحدث ليكون 28.8 مليار يورو، ونظراً لأن أعمال البناء في موقع المعرض لا يتوقع أن تبدأ قبل أواخر 2015، فمن المتوقع أن نشاهد وجود الدفعة الحقيقية للاقتصاد فقط اعتباراً من عام 2016

قال تقرير صادر عن شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إنه من المتوقع أن يعزز فوز دبي بتنظيم معرض إكسبو الدولي 2020 النمو الاقتصادي في البلاد، في ظل تسارع وتيرة نمو القطاعات غير النفطية، وسيعمل الفوز بإكسبو 2020 كأداة تحفيزية من شأنها أن تعزز عدداً من القطاعات مثل السياحة والسفر والنقل، ومن المعروف أن المعرض سيعقد على مدى ستة أشهر بداية من أكتوبر 2020 وحتى أبريل 2021، وتشير غالبية الآراء إلى أن التأثير الفوري على الاقتصاد الإماراتي لن يأتي وفقاً للتصورات الأولية، إلا أن الفوز بهذا الحدث العالمي البارز قد رفع الثقة في استدامة التعافي الاقتصادي في دبي، في الوقت الذي يسمح فيه دعماً كبيراً للاقتصاد على المدى المتوسط، ومجرد الفوز بالتنظيم سيرسخ لدى العالم أن الإمارات ترسي دعائمها في طريقها نحو التعافي الاقتصادي، في أعقاب الأزمة المالية التي أصابت أسواق العقارات العالمية بحالة من الشلل، كما ستكون

في الإمارات، ومن المتوقع أن تستخدم حكومة دبي تمويل الدين لتوفير التمويل المتطلبات رأس المال بهدف إنشاء وتطوير موقع المعرض والبنية التحتية المرتبطة ذات الصلة، ومع بلوغ حجم الدين الحالي بالفعل 103 مليارات دولار على الشركات العامة، فإنه يثير شبح مخاطر مواجهة صعوبات مالية جديدة، علاوة على ذلك، سيكون عام 2014 عاماً محورياً بالنسبة لإمارة دبي، حيث تواجه فيه الإمارة عدداً من المواعيد النهائية لإعادة التمويل، إلا أننا نرى أنه قد تم اتخاذ خطوات من شأنها تنظيم القطاع العقاري والحد من تعرض البنوك للمخاطر المدعومة من قبل الدولة، وينبغي أن تساعد هذه التدابير في التخفيف من أي مخاطر شريطة استمرار الحكومة في التقدم لاستضافة أحداث دولية مثل دورة الألعاب الأولمبية ومواصله الاستثمار في مناطق الجذب السياحي، مما سيعود على القطاع السياحي بالازدهار، وبصورة عامة، إننا نبقى على توقعاتنا الإيجابية لقطاعي البنية التحتية والإنشاءات في الإمارات.